

# التقرير الدولي للحرية الدينية

## قطر

### الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام ويشتمل القانون الوطني على قوانين علمانية وشرعية (القانون الإسلامي). يمارس المسلمون السنة والشيعة طقوسهم بحرية. تبعد معتقدات الديانات الأخرى عموماً في أماكن محددة لهذا الغرض أو في محلات خاصة. يحضر القانون التبشير من قبل غير المسلمين ويحد من تعبدهم بشكل علني، كما تتم مراقبة التعبير الديني الإسلامي عبر شبكة الإنترنت، ويطلب الأمر تسجيلاً رسمياً للجماعات الدينية قبل ممارسة نشاطها والتي وجدت صعوبة في ذلك. القانون لا يعترف بالهندوسية، البوذية، أو البهائية كديانات. لم تظهر الحكومة أي اتجاه نحو تحسن أو تدهور احترام وحماية الحق في الحرية الدينية. في الممارسة العملية، قامت الحكومة عموماً بفرض الحماية القانونية والسياسية للحرية الدينية. تبعد معظم أتباع الديانات الكبرى مع تدخل حكومي محدود، بالرغم من وجود قيود.

كانت هناك بعض التقارير عن انتهاكات مجتمعية على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة، وقد اتخذت قيادات بارزة خطوات إيجابية لتعزيز الحرية الدينية. ولكن، كانت هناك بعض الحالات المعادية للسامية في وسائل الإعلام.

ناقشت حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياساتها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. واصل مسؤولو السفارة الأمريكية لقاءاتهم مع ممثلي الطوائف الدينية والسفارات الأجنبية لمناقشة قضايا الحرية الدينية، بما في ذلك حماية مصالح الطوائف ذات الأقلية. رفعت السفارة هذه المخاوف لا هتمام المسؤولين المعنيين.

### القسم الأول: التركيبة الدينية للسكان

من إجمالي السكان المواطنين، الذين يمثلون 13 في المئة من إجمالي سكان البلاد، يشكل المسلمون السنة الغالبية العظمى في حين أن التقديرات بالنسبة للمسلمين الشيعة تتقاوت ما بين 5 إلى 15 في المئة.

معظم السكان غير المواطنين هم من السنة أو الشيعة المسلمين، الهندوس، المسيحيين، أو البوذيين. في حين أن الحكومة لا تعلن عن أية أرقام بشأن

الانتماء الديني، هناك تقديرات عن أعداد غير المواطنين متاحة من تجمعات المجتمع المسيحي والسفارات الأجنبية في الدولة. الطائفة الهندوسية، ومعظمها تقريباً من الهند وبنغال، تمثل أكثر من 30 في المئة من السكان غير المواطنين. التقدير غير الرسمي عن عدد الروم الكاثوليك يبلغ 20 في المئة من السكان غير المواطنين، بينما يقدر عدد البوذيين، وهم المنحدرون إلى حد كبير من جنوب وجنوب شرق آسيا، بحوالي 7 في المئة من السكان غير المواطنين. الجماعات التي تشكل أقل من 5 في المئة من السكان تشمل الانجليكانيين، أقباط مصر واليونان وغيرهم من الأرثوذكس الشرقيين، والبهائيين من أصل إيراني.

## القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية الإطار القانوني / السياسي

الدستور والقوانين الأخرى تتضمن على حرية تكوين الجمعيات والتجمع العام، والعبادة، في حدود النظام العام والإعتبارات الأخلاقية. يحظر القانون التبشير من قبل غير المسلمين، ويضع قيوداً على عبادة غير المسلمين بشكل علني. دين الدولة هو الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. التحول إلى دين آخر من الإسلام يعتبر ردة ومن الناحية التقنية يعتبر جريمة يعاقب عليها بالإعدام، ولكن، منذ أن نالت البلاد استقلالها في عام 1971، لم يكن هناك أي عقوبة تم تنفيذها على الرادة.

ترتبط الحكومة والعائلة الحاكمة بقوة بالإسلام. جميع أعضاء الأسرة الحاكمة والمواطنين مسلمون. معظم المناصب الحكومية رفيعة المستوى مقصورة للمواطنين، وبالتالي فإن معظم الموظفين الحكوميين هم من المسلمين. تتحكم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في بناء المساجد، شؤون الأئمة، وال التربية الإسلامية للكبار والمهتمين الجدد. شارك الأمير في صلاة عيد الفطر والأضحى وقام شخصياً بتمويل الحج لبعض المواطنين وغير المواطنين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات السفر إلى مكة المكرمة.

وفقاً للقانون الجنائي، يجوز الحكم على الأفراد الذين يضطرون وهم يبشرون نيابة عن منظمة أو جمعية أو مؤسسة من أي دين آخر غير الإسلام، بعقوبة السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات. أما قيام شخص بالتبشير نيابة عن نفسه لأي دين آخر غير الإسلام فعقوبته الحكم بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. الأفراد الذين يحوزون مواد مكتوبة أو مسجلة أو العناصر التي تدعم أو تشجع

النشاط التبشيري يمكن أن يسجنا لمرة تصل إلى سنتين وبغرامة قدرها 10,000 ريال قطري (\$ 2746). ومع ذلك، فإن الحكومة لم تدين أي شخص بسبب التبشير منذ صدور القانون عام 1973. في الممارسة العملية، يتم إبعاد الأفراد أو الجماعات التبشيرية عند ضبطهم من دون إجراءات قانونية. يحاكم كل من المسلمين وغير المسلمين في ظل نظام المحاكم المدنية الموحدة. يضم القانون الوطني كل من التقاليد القانونية العلمانية والشريعة، مع استثناء محدود لقانون منفصل لحل نزاعات شركات الخدمات المالية التي تدار في إطار مركز قطر للمال. يطبق نظام المحاكم الموحد الشريعة الإسلامية على قضايا الأسرة - الميراث والزواج والطلاق، وحضانة الأطفال - ويخضع غير المسلمين لأحكام الشريعة في قضايا حضانة الأطفال. في هذه الإجراءات، يمكن أن ترجح شهادة الرجل أكثر من شهادة المرأة واحدة في بعض الأمور. كانت هناك أيضاً قضايا جنائية معينة، مثل السكر، والتي حوكم فيها المسلمين وفقاً للشريعة الإسلامية. في المسائل التي تتخطى على قضايا دينية يكون للقضاء حرية التصرف في تطبيق تفسيرات كل من الشيعة والسنوية على أتباع هذه المذاهب.

المسلمون المحكومون في السجون يستطيعون تخفيض العقوبة عليهم لبضعة أشهر عن طريق حفظهم للقرآن أثناء وجودهم في السجن. في عام 2005 تم تكوين دائرة محكمة للمسلمين الشيعة في إدارة المحاكم. تقرر هذه الدائرة في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث، والمسائل المحلية الأخرى. في المسائل الدينية الأخرى، يتم تطبيق القانون الوطني للأسرة على جميع المذاهب الإسلامية.

تنظم الحكومة نشر، استيراد، وتوزيع جميع الكتب والمواد الدينية. لكن، في الواقع، لم يمنع الأفراد والمؤسسات الدينية من استيراد الكتب المقدسة والمواد الدينية الأخرى للاستخدام الشخصي أو للجماعة.

يجب أن الجماعات الدينية التسجيل لدى وزارة الشؤون الخارجية من أجل الحصول على الاعتراف القانوني. تحفظ الحكومة بسجل رسمي للطوائف المسيحية الكبرى وقد وافقت على منح الوضع القانوني للطوائف الانجليكانية، الكاثوليكية، الأرثوذكسية يونانية، والسورية، القبطية، والكنائس المسيحية الهندية. لكي يتم الاعتراف بها، يجب على أي فئة أن يكون لديها ما لا يقل عن 1500 من الأتباع في البلاد. تتطلب وزارة الخارجية تجمعات أصغر تتبع وتتعدد تحت رعاية واحدة من الكنائس الستة المعترف بها، والتي تجتمع كلها

في مركز واحد في منطقة مسيمير على مشارف الدوحة. في حين أنه لم يتم الإعتراف قانوناً بعدة تجمعات مسيحية إنجيلية لأنها تفتقر بشكل فردي للعضوية المطلوبة، إلا أن بعضها قام بتنظيم صلاواتها وتم توفير خدمات الأمن لأتبعها من قبل وزارة الداخلية عند الحاجة. الديانات الأخرى، بما فيها الهندوسية والبوذية والبهائية، غير معترف بها قانوناً، على الرغم من السماح للمنتبين إليها بالعبادة سراً في منازلهم ومع الآخرين.

التعليم الإسلامي إلزامي بالنسبة للمسلمين الذين يحضرون المدارس التي ترعاها الدولة. بينما لا توجد قيود على غير المسلمين في تقديم دروس دينية خاصة لأطفالهم، فإن معظم الأطفال الأجانب يدرسون في مدارس خاصة علمانية. يسمح للأطفال المسلمين حضور المدارس الخاصة والعلمانية مختلطة.

تحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية كأعياد وطنية: عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك.

## ممارسات الحكومة

لم تكن هناك تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية. تقوم الحكومة عموماً بالحماية القانونية والسياسية للحرية الدينية. أدى معظم معتنقي الديانات الرئيسية في البلاد صلاواتهم مع تدخل حكومي محدود، رغم وجود قيود.

استمرت صعوبة عملية التسجيل للجماعات الدينية الجديدة وظللت غير متسقة ومربكة، خاصة بالنسبة للجماعات الدينية الصغيرة. شكا زعماء دينيين بأنه كان من الصعب الحصول على موعد مع المكتب المسؤول عن عملية التسجيل في وزارة الخارجية، وأن عدم القدرة على التسجيل أيضاً جعلت من الصعب إجراء النشاط المالي باسم كنائسهم. قادت وزارة الخارجية، لجنة حكومية دائمة جديدة مكلفة بالتصدي لشواغل الجماعات الدينية غير المسلمة، بما في ذلك الدمج القانوني وكفالة القادة الدينيين. أبلغ رجال الدين عن تحسن في العلاقات مع الحكومة خلال العام الماضي.

سمحت الحكومة للطوائف المسيحية الستة المسجلة بالعبادة في منطقة وفترتها وتعرف باسم "مدينة الكنيسة" في منطقة مسيمير. طلبت الحكومة من الكنائس غير المسجلة التعبد تحت رعاية واحدة من الطوائف المسيحية الستة المعترف بها قانوناً وأن تعمل بوصفها مجموعة فرعية من تلك الطائفة. على

سيـل المـثال، سـيـطـلـب من الطـوـافـ الـبرـوتـسـانـيـ التـسـجـيل كـفـرـ عـلـىـ الطـائـفةـ الانـجـليـكـانـيـةـ. تم وـضـعـ اللـوـاـحـ الحـكـومـيـ لـتـسـجـيلـ المـذـهـبـ وـالـطـوـافـ فـيـ وزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ وـلـمـ يـتمـ تـدوـينـهاـ بـشـكـلـ كـامـلـ فـيـ التـشـريـعـاتـ الـوطـنـيـةـ. هـنـاكـ بـعـضـ الـقـيـودـ الـمـفـروـضـةـ عـلـىـ عـدـ وـنـوـعـ الـحـسـابـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ اـنـ تـمـتـلـكـهـ الـكـنـائـسـ، وـأـنـ هـنـاكـ مـتـطـلـبـاتـ يـبـغـيـ عـلـىـ الـمـتـعـهـدـيـنـ الـذـيـنـ يـتـعـاـمـلـونـ مـعـ الـكـنـائـسـ الـإـبـلـاغـ عـنـهـاـ، وـكـذـلـكـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـانـحـيـنـ الـذـيـنـ يـدـعـمـوـنـهـمـ. إـنـعـكـاسـاـ لـنـهـجـ الـحـكـومـةـ فـيـ تـسـجـيلـ الشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ، ذـكـرـ الـمـسـؤـلـيـنـ فـيـ وزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ أـنـ التـجـمـعـاتـ الصـغـيرـةـ الـتـيـ لـاـ تـسـتـوـيـ الـحدـ الـأـدـنـيـ مـنـ 1500ـ مـصـلـيـ سـوـفـ تـتـطـلـبـ موـافـقـةـ مـنـ مـجـلـسـ الـكـنـائـسـ، الـذـيـ يـتـكـونـ مـنـ مـمـثـلـيـ الـطـوـافـ الـسـتـةـ الـمـسـجـلـةـ فـيـ مـسـيـمـيـرـ قـبـلـ أـنـ يـتـمـ تـسـجـيلـهـاـ رـسـمـيـاـ.

لاـ تـوـجـدـ لـلـهـنـدـوـسـ وـالـبـوـذـيـنـ وـالـبـهـائـيـنـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـمـجـمـوعـاتـ الـدـينـيـةـ الـصـغـيرـةـ مـرـافـقـ مـصـرـحـ بـهـ لـمـارـسـةـ دـيـانـاتـهـمـ. تـعـتـبـرـ الـحـكـومـةـ عـمـومـاـ أـعـضـاءـ هـذـهـ الـجـمـاعـاتـ الـدـينـيـةـ كـأـعـضـاءـ عـابـرـيـنـ فـيـ الـمـجـتمـعـ وـلـاـ يـتـطـلـبـ الـأـمـرـ وـجـودـ مـرـافـقـ دـينـيـةـ دـائـمـةـ لـهـمـ أـوـ رـجـالـ دـينـ، وـمـعـ ذـلـكـ، فـقـدـ سـمـحـ بـالـعبـادـةـ لـهـذـهـ الـجـمـاعـاتـ فـيـ الـمـنـازـلـ الـخـاصـةـ وـأـمـاـكـنـ الـعـمـلـ.

وـضـعـتـ الـحـكـومـةـ قـيـودـاـ عـلـىـ مـدـةـ خـطـبـ الـجـمـعـةـ فـيـ الـمـسـاجـدـ. كـمـ قـامـتـ الـحـكـومـةـ أـيـضـاـ بـمـرـاجـعـةـ مـسـبـقـةـ لـخـطـبـ الـجـمـعـةـ لـلـوـقـوفـ عـلـىـ التـحـريـضـيـةـ مـنـهـاـ أوـ الـعـرـقـيـةـ الـتـيـ قـدـ تـحـرـضـ الـمـسـتـمـعـيـنـ عـلـىـ الـعـنـفـ. يـجـوزـ لـلـحـكـومـةـ اـتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ قـضـائـيـةـ ضـدـ الـأـفـرـادـ وـالـمـنـشـآـتـ عـنـدـمـاـ لـاـ يـتـمـ اـسـتـيـفـاءـ هـذـهـ الـمـعـايـيرـ،ـ لـكـنـهـاـ لـمـ تـقـعـلـ ذـلـكـ مـؤـخـراـ، بـسـبـبـ أـنـ رـجـالـ دـينـ، فـيـ الـمـقـامـ الـأـوـلـ، قـدـ إـنـصـاعـواـ إـلـىـ هـذـهـ الـمـعـايـيرـ.

قـامـتـ الـحـكـومـةـ بـمـرـاجـعـةـ وـفـرـضـ الرـقـابةـ بـشـكـلـ غـيـرـ مـتـكـرـرـ عـلـىـ الصـفـحـ الـأـجـنبـيـةـ وـالـمـجـلـاتـ بـغـرـضـ إـسـتـبـعـادـ الـمـحـظـورـةـ الـدـينـيـةـ. فـرـضـتـ الـحـكـومـةـ قـيـودـاـ عـلـىـ التـعـبـيرـ السـلـمـيـ عـنـ الـأـرـاءـ الـدـينـيـةـ عـبـرـ الإـنـتـرـنـتـ وـأـحـيـاـنـاـ رـقـابـةـ الـإـنـتـرـنـتـ لـلـوـقـوفـ عـلـىـ الـمـحـتـوىـ الـدـينـيـ مـنـ خـلـالـ جـهـازـ خـادـمـ يـقـومـ بـمـرـاجـعـةـ وـحـجـبـ الـمـوـاقـعـ عـلـىـ شـبـكـةـ الـإـنـتـرـنـتـ وـالـبـرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ، وـغـرـفـ الـدـرـدـشـةـ مـنـ خـلـالـ مـوـفـرـ خـدـمـةـ الـإـنـتـرـنـتـ الـمـمـلـوـكـ لـلـدـوـلـ. عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ،ـ حـجـبـتـ الـحـكـومـةـ مـوـاقـعـ /ـ مـدـوـنـاتـ دـعـتـ إـلـىـ الـعـنـفـ ضـدـ الـجـمـاعـاتـ الـدـينـيـةـ الـأـخـرىـ فـيـ الـبـلـادـ أـوـ الـتـيـ تـدـعـمـ الـجـمـاعـاتـ الـدـينـيـةـ الـمـتـنـطـرـفـةـ الـعـنـيفـةـ أـوـ الـمـبـشـرـيـنـ الـمـسـيـحـيـيـنـ.

منعت الحكومة التجمعات المسيحية من الإعلان عن الصلوات الدينية أو استخدام الرموز الدينية الواضحة للجمهور، مثل وضع الصليب في الخارج.

**التحسينات والتطورات الإيجابية في احترام الحرية الدينية**

في شهر أكتوبر نظم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان مؤتمر الدوحة السنوي لحوار الأديان تحت شعار "وسائل الاتصال الاجتماعي، والحوار بين الأديان: النظرة المستقبلية". وقد استمر ثلاثة أيام شارك فيه شخصيات دينية عالمية تمثل الديانات الثلاث الكبرى - الإسلام والمسيحية واليهودية - وركز على كيف يمكن لوسائل الإعلام الاجتماعية أن تعزز العلاقات بين الأديان.

ذكر زعماء الكنيسة المسيحية أن الحكومة بذلت جهوداً كبيرة لتسهيل بناء فضاء جديد للعبادة وتحسين الطرق وغيرها من البنية التحتية في مدينة الكنيسة وإعطاء الآلاف من المسيحيين فرصة لممارسة شعائر دينهم. لقد جعلت التحسينات على البنية التحتية في مدينة الكنيسة أيضاً من السهل على المسلمين المعا樵ن المشاركة في الصلوات.

**القسم الثالث. وضعية احترام المجتمع للحرية الدينية**

كانت هناك بعض التقارير عن انتهاكات مجتمعية على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية، وقد اتخاذ قادة اجتماعيون بارزون خطوات إيجابية لتعزيز الحرية الدينية. كان هناك عدد قليل من مظاهر التمييز الديني. في حين وقع التمييز ضد الأجانب في العمالة، والتعليم، والسكن، والخدمات الصحية، والجنسية، وليس على أساس الدين، فإن المواطن عادة ما تكون العامل الحاسم في هذا التمييز. كانت هناك بعض الأمثلة على معاداة السامية في وسائل الإعلام.

الصحف المملوكة للقطاع الخاص حملت أحياناً افتتاحيات ورسوم متحركة تظهر القادة الإسرائيليين بالصورة النمطية وقارنت بين الإسرائيليين أحياناً بالنازيين، واليهود بالصورة النمطية في بعض الأحيان. وقعت هذه الملاحظات في المقام الأول في الصحف اليومية العربية وهي صحيفة الوطن، الشرق، والرأي. إلا أن الحكومة لم تستجب لهذه المقالات.

للسنة السادسة على التوالي، قام الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الرابطة الدولية لعلماء المسلمين وأحد رجال الدين السنة البارزين في العالم، بمقاطعة مؤتمر الدوحة السنوي لحوار الأديان قائلاً إنه يعارض التحدث مع اليهود ما

عدا اليهود المعادين للصهيونية. وقال بيان صادر عن مكتب القرضاوي أنه شارك في المؤتمرات الثلاثة الأولى لأنها شملت المسلمين والمسيحيين فقط، ولكنه رفض الحضور عندما بدأ اليهود المشاركة، مشيراً إلى الصراع الفلسطيني.

#### **القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة**

ناقشت حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. كما يسرت سفارة الولايات المتحدة الاتصالات بين القيادات الدينية والحكومة وقامت بمبادرات منسقة مع السفارات الأجنبية لزيادة تأثيرها.

وأصل مسؤولو السفارة الأمريكية الاجتماع مع ممثلي الطوائف الدينية لمناقشة قضايا الحرية الدينية، بما في ذلك حماية مصالح الطوائف الأقلية. رفعت السفارة هذه المخاوف لاهتمام المسؤولين المعنيين.